

السوسيولوجيا علماً إجرائياً: مدخل إلى فهم معنى الممارسة المنهجية للطرح الإشكالي

Sociology as a procedural science: an introduction to understanding the meaning of the systematic practice of problematic presentation

صلاي كمال

جامعة وهران 2 محمد بن احمد / الجزائر (sallay.kamel@univ-oran2.dz)

تاريخ الاستلام : 2023/10/29؛ تاريخ القبول : 2025/04/24 ؛ تاريخ النشر : 2025/05/20

Abstract

الملخص

The process of placing sociology on the epistemology barometer and methodology together requires two main coordinates to understand the task of moving from what is societal to what is sociological for the academic researcher, the first of which is defined in the rule that: "sociology is questionable science"; The second shows in the rule that: "sociology is procedurally informed"; Perhaps the goal of what I am applying to the searching self has been to give great confusion to the interpretive end of the concept of boldness: is it linked to the proof of understanding within the daily reality of the social topic or is it limited to the presentation of a new reading emanating from an objective way of living observation? The depth of the debate that continues to arouse the urgency of today's societies' societies is not about the technical rigour of gathering the data of the topic under consideration. On the contrary, we seek it in the depth of the accountability exercised by the researcher, in order to understand the meaning of the systematic practice of problematic proposition, which refers, among other things, to field investigation rather than field verification. Hence; We thought to dig into this case with an epistemomethodological perspective to try to dismantle the procedural meaning of the scientific problem in sociological field studies, following the following pivotal question: -How do we understand sociology's procedure based on the problematic presentation of the topic?

تتطلب عملية وضع السوسيولوجيا على بارومتر الابستيمولوجيا والميتودولوجيا معاً، إحداثيتين أساسيتين لفهم مهمة الانتقال من ماهو مجتمعي إلى ماهو سوسيولوجي بالنسبة إلى الباحث الأكاديمي، حيث تتحدد الأولى في قاعدة أن: "السوسيولوجيا علماً تساؤلياً"؛ وتتمظهر الثانية في قاعدة أن: "السوسيولوجيا علماً إجرائياً"؛ ولعل غاية ماهو تطبيقي لدى الذات الباحثة، ظل يضيفي إلتباساً كبيراً على المنتهى التأويلي، لمفهوم الأجرة: هل هو مرتبط بإثبات الفهم داخل الواقع اليومي للموضوع الإجتماعي أم أنه يقتصر على تقديم قراءة جديدة نابعة بكيفية موضوعية من للملحوظ المعاش؟ حيث أن عمق الجدل الذي ما انفك يثير قريحة عالم اجتماع مجتمعات اليوم، ليس متعلقاً بالصرامة التقنية في جمع معطيات الموضوع المدروس، وإنما العكس من ذلك، فإننا نلتمسه في عمق المسألة التي يمارسها الباحث، من أجل فهم معنى الممارسة المنهجية للطرح الإشكالي، والذي يحيل -من بين ما يحيل- إلى التحقيق الميداني لا إلى التحقق الميداني من هنا؛ ارتأينا إلى التنقيب في هكذا قضية بمشور إبستيموميتودولوجي لنحاول تفكيك المعنى الإجرائي للإشكالية العلمية في الدراسات الحقلية السوسيولوجية، تيمناً بالسؤال المحوري التالي: كيف نفهم إجرائية علم الاجتماع إستناداً إلى الطرح الإشكالي للموضوع؟

Keywords:procedural, epistemomethodology, scientific intuition, methodological practice.

الكلمات المفتاحية: الإجرائية، الإبستيموميتودولوجيا، الحدس العلمي، الممارسة المنهجية.

1. مقدمة:

ظل يتحير العديد من الباحثين في علم الاجتماع اليوم، لاسيما أولئك الدارسين المبتدئين في هكذا حقل معرفي شائك بالجامعة (وخاصة الجامعات التي اكتفت بالاستهلاك العلمي لمنتجات المجتمعات العلمية المتقدمة -والواقع هذا في الجامعة الجزائرية-)، من فك شيفرة المعنى، الذي تحمله مقولة "علم الاجتماع هو علم يهتم بالميدان!"؛ وذلك بالاستناد إلى الرؤى المعرفية الشائعة، التي تم استخلاصها بتأويلات سطحية، تعود إلى مسألة ميلاد العلوم الاجتماعية في العصر الحديث، بالقول: "إذا كانت الفلسفة تهتم بالمُثل فإن علم الاجتماع يُعنى بالواقع" -كقراءة شكلية لفكرة إستقلالية العلوم عن الفلسفة-.

ولعل هكذا فهم، إذا ما باشرنا التفكير فيه، باعتبارنا مشغولين على السوسيولوجيا المعاصرة، حري بنا نقده والقفز عليه، تمايزاً وتجاوزاً، من منطلق التسليم: بأن الممارس السوسيولوجي هو ناقد للمعرفة المُجرّدة؛ أولاً، وناقد للواقع المُعاش، تالياً، مع العلم أن انهماكنا بالسؤال (مثلاً طرحنا في أول محاضرة -السوسيولوجيا علماً تساؤلياً-) يجعلنا نستشكل أمام هكذا مبنى: ماذا يعني أن يكون السوسيولوجي إجرائياً؟ وإذا كان الباحث في علم الاجتماع يتغنى إنتاج المعرفة داخل حدودها العقلية -والعقلانية-: فهو يُؤجّر؟ ماذا؟ وهل عملية مؤضعة الموضوع -المُراد دراسته- على بساط ما هو عملي تفاعلي مع الفاعلين في المشكلة البحثية (الظاهرة الاجتماعية/ الانسانية) هو ما يُقصدُ بالدراسة الميدانية؟ وإلا ماذا نعني بأننا كسوسيولوجيين نحن إمبريقيون -من كلمة البحث الأمبريقي/التجريبي La recherche empirique-؟.

إن أسئلة كهذه، تحيلنا -من بين ما تحيل- إلى التمشي المنهجي في استيعاب مدلول الممارسة البحثية لدى الدارس السوسيولوجي -بعد الإحالة إلى المراجعات الإبتيمية النظرية التي تركز عليها الخطوات الأولى للدراسات في علم الاجتماع-، عبر تفسير مفاتيح مسمى "الأجراً السوسيولوجية"، والتي نذكر منها: "المنهج العلمي La méthode scientifique" - "القواعد المنهجية Les règles méthodique" - "الميتودولوجيا أو المِناهجولوجيا أو علم المنهج La méthodologie" ؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، سنحاول من خلال المحاضرة الافتتاحية هاته، أن نخرج على الأنماط الكبرى

للبحث السوسيولوجي ومداخله التحليلية، ضمن الممارسة العلمية داخل ما سنطلق عليه "مجتمع الدراسة أو مجال البحث" (في محاضرات متتالية).

أولاً: ماذا يعني أن يكون الباحث/البحث إجرائياً؟

وجب الابتدار إلى القول، ابتداءً، بأن أولى الميزات التي وسمت علمية البحث في حقل الاجتماعيات والإنسانيات، تجلت في البعد العلائقي العضوي، الذي قرّن الظواهر الاجتماعية والمشكلات الإنسانية بالظواهر الطبيعية، ولمثل هكذا تفسير تأسيس، ظهر الطرح الوضعاني/ أو الوضعي (Positivisme) في فكر "أوغست كونت"، كنوع من المماثلة التحليلية، التي تقتضي فعل التجربة لتقصي حقيقة ما هو مُضمّر في هكذا ظواهر؛ ناهيك على أنه، حتى بتأسيس ما يسمى بعلم الاجتماع الميداني مع عالم السوسيولوجيا "إميل دوركايم"، لم يتجاوز هكذا تصور في اعتبار الظاهرة الاجتماعية أنها أشياء؛ ومن ثمة، فهي قابلة للقياس والتجربة والملامسة الحسية.

إن فعل المُقايَسة والتجريب، قد أخذ حينذاك مفهومية المنزع الإجرائي كلبوس لدى الباحث السوسيولوجي، غير أننا قبل الإشارة إلى المنهج التجريبي، كأحد مناهج التحليل في علم الاجتماع، لابد من التوكيد على أن الممارسة البحثية الملموسة practice، أخذت معناها، أيضاً، من الحصر الزمكاني للواقع، حيث أصبح مسمى السوسيولوجي الإجرائي، يعود إلى خاصيتين: أن الأجرة تقتضي البحث في الآن (الحاضر أو الراهن) زمنياً، كما تقتضي البحث في الهُنا (المُعاش أو الكائن) مكانياً؛ وعليه، فإن هذه الميدانية تملك طريقتين إلى المعرفة العلمية (عبد الغني، 2007، الصفحات 14-15):

- إما الاستنباط Déduction: الذي يعد استدلال هابط، يبدأ من مقدمات كلية ويهبط منها إلى نتائج جزئية، تلزم عنها بالضرورة، وبغير حاجة إلى تجريب.

- وإما الاستقراء Induction: الذي يعد استدلال صاعد، يبدأ من ملاحظة جزئيات تجريبية، ليصعد إلى صيغة كلية على هيئة قانون عام، يحكم جميع الحالات المماثلة أينما [...] ووقتما وقعت. وهكذا نجد أن الاستقراء في جوهره عملية تعميم للملاحظات التجريبية.

غير أن الروح العلمية، التي تتم عن المنزع الأمبريقي في علم الاجتماع، تستدعي -علاوة على ما سبق- حساً ثقافياً مُطلِعاً على ذلك الكل المركب من الأفكار والقيم، والمعايير والرموز التداولية

والمعاني الأخلاقية، التي يفرزها المجتمع القابل للبحث، لما ترمي إليه بعد هذا التقارب في الفهم من رأسمال نقدي لتحليل الآخر (في صورتيه الفردية والجماعية)، ناهيك على أننا لا نعني بهذه المعاشية الضرورية للمجتمع المدروس، الانغمار والانغراس في الحس المشترك (بالمفهوم البوردويزي P. Bourdieu)، بحكم أننا سبق وأن ثبتنا على شروط البحث العلمي، التي تتطلب الحياد والموضوعية -بعيداً عن الأحكام الضمنية المسبقة-، وإن كنا لا نكاد نحيد عن الحقيقة، إذا ما اعتبرنا مع العديد من المشتغلين بالسوسيولوجيا المعاصرة، أن مفهوم الموضوعية لم يعد بذلك الضبط الحصري والدلالة المطلقة، وإنما بات يعكس مقولة: لكل ذات باحثة موضوعيتها (وهنا مجال للدخول في السوسيولوجيا التأويلية لما بعد معيارية).

وعلى مبنى هذا الأساس، فإن تضمين مفهوم الإجرائية داخل ذات الباحث السوسيولوجي - تحديداً-، يجعلها تتعلق بمدى إنزال المفهوم التجريدي إلى البيئة الثقافية، التي ينتمي إليها الفرد والجماعة معاً (كونهما موضوعا الدراسة)، كما أنها (أي فكرة الإجرائية) ترجعه بشكل إنعكاسي إلى مدى تمكنه من بناء طرح تصوري، أو فكر مُثلي، أو اقتراب نظري، مستوحى من الحالة الثقافية والاجتماعية والقيمية، التي يعيشها المجتمع -سواء في لحظته التزامنية Synchronique أو التتابعية Diachronique-؛ وبالتالي، فإن القصد من النزعة الأمبريقية عند السوسيولوجيين، معناه ببساطة: أن تجعل الرمز والفعل الإنسانيين قابليين للفهم ويحملان مدلولاً علمياً داخل الاجتماعي والتاريخي، لاسيما وأن الأجرأة، هاهنا، تستشف مقاصدها إجمالاً من ثلاثية: الفعل، التمثّل والتفاعل. واتساقاً بهذا التّئيّن المنهجي، يُصبح على الأرجح ربط الممارسة الاجرائية في السوسيولوجيا، بفلسفة البراكسيس -ليس في تأملها لمفهوم الفعل والحركة؛ فحسب، وإنما في انهماكها بالواقع، أيضاً-، التي لا يكون في مقدور الدارس في علم الاجتماع أن يلج إلى ميدان موضوعه، دون الإقرار بمسلمة أن "المجتمع هو في حالة دينامية، بفعل هكذا ظاهرة اجتماعية (أياً كانت هذه الظاهرة التي تركت ظهوراً مادياً)"، ولذلك، فإن النزوع الذي يستتبع قلق الباحث السوسيولوجي، بعد طرحه للسؤالين الأولين في البحث العلمي: [ماذا أعرف عن الموضوع؟ وماذا أريد أن أعرف؟]؛ يبرز في سؤال ثالث وأخير؛ مفاده: كيف أعرف الموضوع؟.

ولئن كان سؤال الكيفيات، يسحب الشغف المعرفي لدى الباحث إلى توسيل المعرفة، بإستقهام: كيف نتمثل؟ كيف نفهم؟ كيف نفسر؟ كيف نحلل؟ فإنه عدا ذلك يقرب الحدس من التصور، تفعيلاً وتعليلاً، ما يجعلنا نحرص على أن التحقيق الميداني في فكر السوسيولوجي، لا يتعلق حصراً بالتقانة الشكلية، التي تُجرى المفاهيم الكبرى إلى مؤشرات مرئية، ولكن، يتعلق بالمستوى التحليلي المؤسس للعقلنة العلمية. وبالتالي، فإن هاته الإجرائية بما تفرضه من معاينة، وإدراكية وإستيعابية وملامسة لصيقة بمخرجات الواقع، تظل مقترنة بحمولة الأحواز التساؤلية المستدعية لأدوات التفكير والحدس والقياس -ضف إلى ذلك- اقترانها بحدثية ثالث: التجلي، التجسيد والتجسيم العاقل (ما دام موضوعنا هو الإنسان والمجتمع).

ثانياً: المنهج العلمي، القواعد المنهجية والميتودولوجيا: استعمالات مفاهيمية للمراجعة. غني عن البيان، لدى العديد من الباحثين في السوسيولوجيا أن تكون الاستعمالات الأدبية لمفهومات من قبيل: "المنهج العلمي، القواعد المنهجية، الميتودولوجيا (الميتودولوجيا)" تحمل النعوت عينها في التكوين الجامعي، على اعتبار أن اللفظ المتكرر (المنهج) هو الأساس بالنسبة للبحث العلمي في أولى عتباته، المتعلقة بما يسمى بـ "الإجراءات الأمبريقية للدراسة"؛ بيد أن هذا التعميم والتداخل في المفهمة العلمية، يكاد يعد من أعمق العوائق الإبتيمولوجية، التي ظلت تنشط الممارسة العلمية لدى الباحث في عملية ضبط الموضوع، وفي تحليه بالصرامة النقدية أثناء تحليل المشكلة البحثية؛ ولا ضير -أيضاً- في أن السؤال الوجيه، الذي يمكننا استدعاؤه إلى مثل هاته الاختلالات التقهيمية للمصطلحات (المذكورة أعلاه)؛ مضمونه: ماهي الفروقات المجالية والإبتيمية التي تتمايز بواسطتها هكذا ملفوظات فيما بينها؟.

ينبغي التذليل في المنطلق، بأن النفرد بكلمة "منهج" خارج لاحقة التوصيفية -كان نقول منهج فلسفي، منهج علمي، منهج تربوي، الخ..- هو في واقع الحال، إشارة إلى أنه يعد على العموم "الطريق الواضح في التعبير عن الشيء، أو في عمل شيء، أو في تعليم شيء، طبقاً لمبادئ معينة، وبنظام معين، وبغية الوصول إلى غاية معينة" (وهبة، 1998، صفحة 673)؛ ومنه، فإن إستعمالية المنهج في مطلقيتها، تستند إلى: "خاصية التفكير، نمطية المعايير، آلية التأطير، وغائية التحوير"، لاسيما وأن اعتماده هذا، لم يخرج عن معانيه الكبرى منذ فلاسفة اليونان (كأفلاطون وأرسطو)، حيث غني بـ:

(البحث، النظر والمعرفة) من أجل فك الغموض عن مشكلات الوجود، وتقديم الشروحات والتفسيرات العالقة أمام الفكر الإنساني.

وحيال ذلك، يذكر توفيق الطويل في بيان المراد بالمنهج البحث في أي فرع من فروع المعرفة البشرية: "الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، للتوصل إلى قانون عام أو مذهب جامع، أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيباً دقيقاً، بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة، أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة" (الطويل، 1964، صفحة 141)، أين تصبح من وجهة الطرح القول: بأن مسألة الولوج البحثي إلى درب أو طريق الحقيقة المرغوبة، يرجع بالأساس إلى طبيعة المسألة المُشكَّلة لدى الذات الباحثة؛ بمعنى، أن الظفر بالطريق الصحيح أثناء البحث، يقتضي الاستيعاب الدقيق للسؤال الإشكالي المحوري المراد الإجابة عنه.

وإذا كنا نحيل إلى السؤال كشرطية رئيسية لإختيار المنهج البحثي، فإننا زائداً إلى ذلك، نتبين مدى توافق الجهد التجريدي والتصور الفكري والحمولة الإبتيمية، التي ارتكزنا عليها في المدخل النظري؛ آنفاً، مع مسمى المنهج المُختار -الذي سيليهِ-؛ إذاناً بما يمتاز به البحث من تراكم معرفي في تشكُّلِيته، من جهة، ومن ما تتنوع وتتعدد جذاميره ومشاربه السياقية، من جهة أخرى. لهذا جاءت مناهج الفلاسفة (العلماء) المتباينة، كإنعكاسات لأنساقهم الفكرية ونظمها المعرفية، فما يبدو اختلافاً بين الفلاسفة (والعلماء) من جهة المنهج، هو في الحقيقة اختلاف في توجيه الفكر (الدبيسي، 2016، صفحة 33)، خاصة وأننا بهكذا استعمال لكلمة "منهج"، نكون على تماس مع مفاهيم بحثية مجاورة -حسب منظور "موريس أنجرس"-، يمكن حصرها بين مفهوم "التناول Approche" (كأن يقال عن باحث ما إن له تناولاً ماركسياً [..] أو يقال عن باحثة ما إن لها تناولاً سلوكياً)، وبين مفهوم "النموذج النظري Paradigme" (الذي يحدد مجموعة من الفئات وطرق العمل المشتركة بين مجموعة من العلماء في مدة زمنية معينة). (أنجرس، 2004، الصفحات 99-100)

ومن ثمة، وجب الإبتدار إلى إستنتاج حقيقتين في مصطلح "المنهج" -كونه مصطلح ناتج عن التواطؤ Terme univoque-؛ أولاًهما: أن المنهج وليد ترسبات فلسفية ومعرفية عديدة، نجدها مع أمثال: {ديكارت، بيكون، كونت، بوانكاري، بوبر، باشلار، كلود برنار، الخ..}؛ ثانيهما: يرمي إلى أن المنهج في تجليه العلمي، إنما هو أساس ظهور المرحلة العلمية الوضعية وإنهاء التأمل الفلسفي (عياد،

2006، صفحة 34)، وهذا ما يغنيننا أن نتساءل داخل الفكر الاختصاصي، بطرح مؤداه: ماذا نعني بالمنهج العلمي كطريق لتجسيد الممارسة العقلية السوسيولوجية؟ وهل يحمل المنهج العلمي معنى البحث العلمي ذاته؟ وكيف يتأسس العمل الميثودولوجي؟.

إن ما يدفعنا إلى الالتقاء على المنهج العلمي، لفهم وتحليل وتفسير الظاهرة الاجتماعية، أو أي مشكلة بحثية، مرده ليس تحقيق الفريدة والأخذ بالحقيقة المطلقة، أو النظر المعرفي الأوحدها، وإنما تسليماً منا بأن: الموضوع الاجتماعي في تحرك دائم؛ ومنه، فالأحرى أن نتساءل مع الباحثة السوسيولوجية -نادية عيشور- بالقول: لماذا تختلف الأبحاث -كما الدارسون- في التعرف على الموضوع الواحد؟. ويكأن هذا الاستشكال سيجرنا إلى التأكيد على أن المنهج العلمي، يتضمن: "مجموعة العمليات الذهنية التي نسلکہا من أجل التعرف على خواص الظواهر" (مصباح، 2010، صفحة 46)، أين يحصل تجسيده على البحث الحقلی -ونقصد هنا السوسيولوجيا- بتبلوره كمييار ملائم يميز بين العلم واللاعلم؛ أولاً، وللتفكير به ضداً لنفسه (أي النقد الذاتي للمنهج) بانتقال السؤال النقدي من مرحلة تحليل الظاهرة الاجتماعية إلى تحليل القضية السوسيولوجية، تالياً. (وهذا ما سنسميه بعد ذلك بالعمل الميثودولوجي).

ولمثل ذلك، يصبح المنهج العلمي ممارساتياً، يروم نحو تشكيل عقل منطقي لموضوع الظاهرة الاجتماعية، التي قام الباحث بتحليلها سوسيولوجياً، حيث أنه ليس في الإمكان، أن يتحقق مسعى المنهج العلمي، في ظل غياب روح البحث العلمي أساساً، كما أن شرطية تمظهر هاته النزعة، تعود إلى الوعي بالنشاط العلمي؛ من جهة، وإلى المقصد العلمي المستهدف؛ من جهة أخرى. وعليه، خليك بنا القول: بأن أحكام البداهة توضح لنا أن العالم لا يكون عالماً إلا إذا رام تحقيق غايات العلم [..] -ناهيك على أن-.. البحث العلمي -في المقابل- ليس فكرة بل تحقيق عيني وممارسة عملية لفكرة المنهج العلمي (الحصادي، دون سنة، الصفحات 114-115)، ما يجعلنا ننتهي أخيراً، إلى الخوض في لغة المنهج كونها عبارة عن نظام يحدد العلاقات الممكنة وغير الممكنة في عملية الإنتاج المعرفي العلمي (وهنا مكمّن تبادل الأدوار بين المنهج والبحث العلميين). (هيكوك وآخ، 2011، صفحة 77) من هنا، نتساءل: هل مسمى المنهج العلمي La méthode scientifique -الذي يعنى بأنه الخطاطة التي يعتمدها الباحث للوصول إلى المعرفة المؤشكلة- يناظر مسمى القواعد المنهجية Les

règles méthodique؟ ولماذا هذا الإستفهام الغامر في التفلسف والثاوي في ثنايا الإيستمولوجيا؟ إننا بهذا الطرح ننقد التداخل المعرفي في التداول الأكاديمي للباحثين بالحقل السوسيولوجي تحديداً، لاسيما عندما نلتمس -علاوة على ذلك- تجسيد هذا التناص لدى الباحث محمد زياد حمدان -في كتابه البحث العلمي كنظام- بقوله: "المنهج أو المنهجية The Methodology هي طريق إجرائي مركب ومتكامل"؟ (حمدان، 1989، صفحة 60)، فعلى النقيض من ذلك، يمكننا اعتبار القواعد المنهجية أو الإجراءات المنهجية، ذلك الكل المركب الذي يشكل المحصل الكامل للبحث العلمي.

ونعني بهذا التباين: أن القواعد المنهجية تعد بمثابة الخطة الكليانية للدراسة العلمية (وفي الحالة السوسيولوجية نتحدث عن القواعد المنهجية بدءاً من اختيار الموضوع -المحفوظ بسؤال الإنطلاق-، وصولاً إلى تحليل النتائج العلمية وتقييم فروضها)؛ ولا شك في أن خطوة المنهج العلمي هي إحدى المراحل المؤسسة للقواعد المنهجية المتعلقة بالبحث السوسيولوجي -على سبيل الحصر-؛ والقصد بالمنهج أنه خطوة، ليس تصغيراً لدوره المحرك في البحث، وإنما هو إقران بفعل التحقيق الميداني للإشكالية العلمية وما يتبعها من هدف أو افتراض علميين، حيث يصبح مسمى القواعد المنهجية: "مجموعة من الخطوات الفكرية والعملية يتبعها الباحث للوصول إلى الحقائق، أو تفسير الظواهر الاجتماعية". (مصباح، 2010، صفحة 46)

وتعالقاً بهذا الموشور المعالجاتي، يفضي بنا التفكير في القواعد المنهجية إلى تسميتها بـ "التصميم التركيبي للبحث"، ومن ذلك، فهي غير التوصيف الذي يليها تقاطعاً بما نسميه اصطلاحاً على الأغلب "المنهجية" -La méthodologie-، كما لا تعني -هاته الأخيرة- البتة لفظ "المنهج"؛ فهل تصح هاته الترجمة وهذا الاستعمال الأدبي في التداول العلمي تداوتياً (الخطاب الأكاديمي بين الذات الباحثة) وحقلياً (الخطاب الأكاديمي بين الحقول المعرفية)؟.

يجيبنا الفيلسوف وعالم الاجتماع المعاصر "إدغار موران" في كتابه "المنهج -معرفة المعرفة/ الأفكار- بقوله: "هل علينا أن نذكر هنا أن كلمة "منهج" لا تعني بتاتاً الميتودولوجيا؟ فالميتودولوجيات دلائل قبلية تُبرمج البحوث" (موران، 2013، صفحة 38) (اننا لا نعرف الميتودولوجيا مع موران الا بتوافر رباعية شرطية؛ هي: إيكولوجيا الأفكار - النولوجيا/أو تنظيم الأفكار - الفكرولوجيا/أو علم الأفكار - البراديغماطولوجيا/أو خلفية الأفكار)، وهكذا نؤكد على حقيقة، أن الميتودولوجيا -علم

المنهج- والميتود -المنهج العلمي- ليستا حقيقة واحدة، وإنما أحدهما يمثل إطاراً للآخر، فالمنهاجولوجيا هي العلم الذي يدرس كيفية بناء المناهج، واختبارها وتشغيلها وتعديلها، ونقضها وإعادة بنائها، إنه يبحث في كلياتها ومسلّماتها وأطرها العامة". (حسين ملكاوي و آخ، 2021، صفحة 17)

وليس أدل على هكذا تحديد، من العود إلى "الميتودولوجيا" كأول نحت مفاهيمي لدى "إيمانويل كانط" Methodology، وقصد به العلم الباحث في الطرق المستخدمة في العلم للوصول إلى الحقيقة (الغريب عبد الكريم، دون سنة، صفحة 77)، ما يدفعنا للنظر إليها، على أنها فرع من المنطق [...]. ومن ثم يعد علم المناهج بمثابة الجنس، الذي تندرج تحته المناهج النوعية للعلوم الخاصة (محمد قاسم، 1999، صفحة 56). ضف إلى ذلك، أنه العلم الذي يدرس المناهج، التي نكتسب المعارف من خلالها، [...] كما يعالج العمليات المعرفية، التي تفرض على البحث مشاكل تنبعث من طبيعة موضوعاته (ريگمان، 1979، صفحة 199)؛ لذا، خليق بنا أن نتبين الفروقات التي تُمثّل على الاستعمالات المتناصّة في التداول المعرفي الجامعي، بخصوص "المنهج العلمي، القواعد المنهجية، والمنهاجولوجيا"، لتتقدم بتساؤل اجرائي جديد، مضمونه: كيف نضفي على نوعية البحث العلمي في الحقل السوسيولوجي مناهجها الخاصة؟.

وعليه؛ ينتهي بنا ما سبق، إلى القول بأن: مسألة الانتقال بالسوسيولوجيا من فكرة أنها "علماً تساؤلياً" إلى فكرة أنها "علماً إجرائياً"، تتوقف على مستوى اليقظة العلمية التي يبيدها الباحث السوسيولوجي، حيال ولوجه إلى أغوار المشكلة البحثية الخصوصية، المستوحاة من الظاهرة الاجتماعية الكلية؛ ويكأنه بهذا التقارب، يرمي إلى الظفر بإحداثيّة الحملولة الإستيمية، التي يمتاز بها موضوع دراسته؛ هذا من جهة، ويضفي حضوره الغامر في ميدانه (أي الموضوع)، باعتماده شتى الأدوات والوسائل المتاحة على نزعتة الموضوعية والنقدية، من جهة أخرى. إن الباحث على نعتة بالمطراح الإجرائي، هو باحث يفرق بين وجوده داخل "المخيال الاجتماعي"، بمقاسمته ثقافات المجتمع -بفعل الانتماء/أو الانتساب-؛ وبين وجوده داخل الخيال السوسيولوجي -بتعبير رايت ميلز-، بمقاسمته معارف العلوم الاجتماعية -بفعل الاختصاص/والموسوعية-.

إننا من كل هذا، نروم إلى التساؤل: كيف نقرأ الموضوع الاجتماعي قراءة سوسيولوجية منتمية إلى نوعها العلمي وطابعها المنهجي وتصنيفها الحقلي؟.

ثالثاً: ماهي التركيبة النوعية للبحث السوسيولوجي؟: سؤال لمعرفة الإشكالية إجرائياً.

يبدو من السهل بمقدار -لدى بعض الباحثين-، أن نتطرق إلى المناهج العلمية في الحقل السوسيولوجي -دونما عناء يذكر-، لما تستدعيه القواعد المنهجية لدى الدارسين المبتدئين -وحتى أولئك الذين باتوا لا يعيرون اهتماماً لمضامين التحليل حتى في دراساتهم العليا-، من تلميح شكلي في التصميم المنهجي للبحث، حتى أن العديد من الباحثين باتت مسألة اختيار المنهج لديهم، تبدو سوى محطة بديهية، تكاد أن تكون فعلاً استساخياً، لنماذج من المناهج المتعارف عليها، أو تلك المتداولة على الشائع في طيات: (تقارير التربص، مذكرات الماستر، رسائل الماجستير، وأطروحات الدكتوراه)؛ بيد أن قلق الإنهمام بسؤال: "كيف أعرف الموضوع؟" في فكر الباحث السوسيولوجي النقدي، كفيل بأن يُدرك أن اختبار البحث في: "المخفي، المنسي وغير المصرح به"، لا يتحقق الظفر به إلا بالإجابة عن سؤاله الذاتي الكامن: ماهو نوع البحث الذي أقوم به؟ هل تتدرج هذه الدراسة تحت صنف ما من البحوث؟ هل لبحثي هذا ارتباط بنمط معين من الدراسات؟.. الخ.

ولعلنا بهذه المنطلقات التساؤلية، نستطيع استنباط إجابات مُضمرة، مُؤدّاها أن الممارسة الإجرائية في علم الاجتماع، تتسلّ أساساً من أشكال من الأبحاث، وأنماط من الدراسات، وأصناف من المناهج، وأنواع من التحليلات، تُشكّل جميعها في الأخير كلاً ابستمولوجياً وميتودولوجياً، يقضي بتمكين الباحث السوسيولوجي من فهم، وتفسير ونقد المشكلة البحثية؛ ومن ثمة، تمكينه من الأخذ بإحدى القضايا الكبرى، التي ما انفكت تؤرق الفكر الفلسفي والعقل العلمي؛ مفادها في سؤالين محوريين: كيف نفهم العالم؟ أو كيف نُغيّر العالم؟. وفي ذلك، أصبحت إشكالية التحكم في طرائق التفكير، وضبط معالمها (وهدمها أحياناً)، وموضوعة ركائزها -في سياق علائقي بين بنية الفكر وبينه الواقع-، تمثل تحدياً كبيراً عند ممارسي النشاط العلمي -لأسيما علماء الاجتماع بوجه أدق-، بغية نسج رابطة تحليلية بين الذات المُدرَكة والذات المُدرَكة.

وعلى هذا النحو، اكتست مهمة استظهار التراكيب المُشكّلة للبحوث السوسيولوجية، حاجة مُلحة في سبيل رسم طريق ابستموميتودولوجي، من شأنه أن يُقَعّد للموضوع الاجتماعي الخام، جذاميره المعرفية الخصبة؛ أولاً، وأن يؤسس لفكره الما بعدي كياناً أنطولوجياً (لناجم عن نواتج تجريبية وحواصل

علمية، مُتَخَصِّصَةٌ عن استراتيجية تأثيرية: من الثقافة العالمية (النخبوية) نحو الثقافة العامة (الشعبية)؛ أخيراً.

لاعتبارات عديدة، لابد من الإقرار، ابتداءً، بأن الاشتغال على طرح أحواز من التساؤلات على مزايا ومضامين المشكلة البحثية المدروسة، لا تعد كافية من أجل فهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية، وتقديمها بالشرح المفصل إلى الآخر -بما تفرضه مبررات المعرفة وتتطلبه دوائر المنطق-؛ بل الأحرى -أيضاً- أن ننحُت أسئلة متحركة باستمرار على الذات الباحثة لاستيعاب: ماذا تفعل أثناء البحث؟ كيف تعرف ما تريد معرفته؟ ماذا تمثل اللحظة التي تقف عليها الآن؟ إلى أي مدى أحرزت تقدماً في بحثها؟ لماذا تفكر في هذه الوضعية بهذا الشكل؟ كيف تُحْدِث صلة علائقية بين ما تراه أو تسمعه أو تسجله مع ما تفكر فيه أو تتمثله أو تقتنع به؟ وعلى أي أساس تقولُ بهذا التحليل أو آخر؟ ولماذا لا تقوم بغيره؟ الخ..

إن مساعي التدقيق في هاته المُسَوِّغات، كافية -في جوانبها الإبتيمولوجية- لاستنطاق المسكوت عنه في الموضوع وفي علميته، وعلى هُذَيْها نجد أنه وراء كل اختيار للموضوع، يتخفى سؤال منهجي، يشي بتبيان كيفية نشوء قريحة الحيرة المعرفية بالمخيلة العلمية للباحث السوسيولوجي، لاسيما وأن السؤال الغامر هنا؛ مفاده: كيف حدث اللقاء بين الذات والموضوع مجتمعياً ثم علمياً؟ ولا ضير من أن مثل هكذا سؤال استشكالي، يدفع الباحث إلى سؤال ذاتي أدق، هو: ما الذي يقلقني في الموضوع؟ أهو [تمثُّلٌ ما] أريد التأكد من وجوده عياناً؟ أم هو [ملحوظٌ ما] أسعى إلى تعريفه تفهماً؟ بمعنى؛ ما الذي يتعسر عليا تجسيده حيال هذا الموضوع: فهمه أم ملاحظته؟.

ولا ريب في أن وضعنا لسؤال ديالكتيكي -جدلي- كهذا، يندرج ضمن سياق ثنائي، تُمَثِّلُهُ تركيبة البحث السوسيولوجي جوهرياً، ونقصد به: الظاهرة الاجتماعية التي لا تخرج عن ازدواجية الفرد (الإنسان) والجماعة (المجتمع)، ناهيك عن أننا لا ننفي صعود سمات أخرى، لمسألة تفاعل الفرد مع المُجَرَّد، سواء كان هذا المُجَرَّد كائناً معنوياً (المجتمع التقليدي الرمزي أنموذجاً)، أو كان هذا المُجَرَّد كائناً رقمياً أو تقنياً (المجتمع الشبكي أنموذجاً)؛ ومنه، لا فكاك من الخروج من جدلية الذات والآخر (بالقول الفلسفي)، حتى أن مرجعنا التركيبي للبحث -المائل في السؤال الذاتي أعلاه-، يقضي -انتهاءً- إما بالبحث بـ: "مدخلٍ استنباطي" أو "مدخلٍ استقرائي".

وعليه، حين تلج الذات الباحثة إلى موضوعها من باب الاستنباطي -أو البديهي- The Axiomatic، فإنها تجيب حصراً عن سؤالها الذاتي؛ القائل: كيف ألاحظ ما أفكر فيه (أو أتمثله)؟ أين يستند الاستنباط إلى مجموعة من الحدود الأولية والتعريفات والبديهيات والمصادرات، وينتقل منها -في إطار مجموعة من قواعد الاشتقاق الصارمة- إلى ما يترتب عنها من نتائج ونظريات. تتعلق التعريفات بتصورات خاصة بكل عالم [...]. أما البديهيات فهي قضايا واضحة بذاتها لا يُبرهن عليها، ولها خواص ثلاث: الوضوح النفسي، الأولية المنطقية، الصورية. أما المصادرات فإننا نُسلم بها رغم أنها ليست واضحة وضوح البديهيات، وإن كنا نستنتج منها نتائج دون الوقوع في تناقض (وهنا يُطرح على الباحث هل إرادته الاستشكالية تهدف إلى التعميم أم إلى التحقق الميداني فقط؟). (محمد قاسم، 1999، الصفحات 58-59)

وتناظراً مع مبنى هذا الطرح، يستند الباحث السوسيولوجي عند طرقه باب الاستقراء The inductive إلى شغف معرفي انعكاسي -مقارنة بسابقه-، ينسحب السائل الذاتي فيه، إلى القول: ماذا يعني الذي أراه (أَلَحْظُهُ)؟ فيصبح بذلك المنزع العلمي، يروم التنقيب في الموضوع باعتماده ثلاث مراحل؛ أولاً: (مرحلة الملاحظة والتجربة)؛ ثانياً: (مرحلة تكوين الفروض العلمية)؛ ثالثاً -وأخيراً: (مرحلة تحقيقها)؛ وذلك بما تنطوي على مراحل وخطواته -أي المنزع الاستقرائي- من مبادئ؛ مثل: مبدأ إطراد الحوادث في الطبيعة ومبدأ العلية [...]. (ومرّية هكذا طرح؛ توحى) بأن موقف العلماء المعاصرين من مراحل الاستقراء، وأهميته كمنهج (ونعني هنا مدخل)، يكشف إلى حد بعيد مدى ما يمكن أن تسهم به فلسفة العلم في تطوير المنهج. (محمد قاسم، 1999، الصفحات 59-60)

وخارج غرضية الميثوث الجدلي، الذي نافحنا فيه طريقتي الدخول في أجراً الموضوع سوسيولوجياً، بين ماهو استدلال استنباطي وماهو استطراد استقرائي، أو بما يمكن أن نسميه بأحد أوجه التراكيب النوعية للبحوث الإجتماعولوجية بـ "الحس الإبتسمي"؛ يرومنا الطرح الداخلي للذات الباحثة إلى مسألة أخرى؛ مضمونها: أين تندرج حقلية تفكيرى -كزاوية نظر- في أشكلة المشكلة البحثية؟ وماهو ميدان نسقها العلمي؟ حيث ستترأى لنا ردود هاته الإستقهامات، لتتبيّن ما إن كان إنشغال مسألتنا (Problématique)، يقضي بفهم طبيعة الفرد ليصل بتجسيه إلى تفسير المجتمع، وهذا ما تسميه الأدبيات الأكاديمية بـ "الأبحاث الذرية أو الفردانية أو الجزئية -الميكروسوسيولوجيا

Microsociologie؛ هذا من جهة، أو يفضي عن زاوية عكسية، لحظة تفسير الظاهرة الاجتماعية من بعدها العام، الذي يضع المجتمع إحداثية إنطلاق، لفهم خصائص السلوكيات الفردية والتصورات الشخصية، حيث أسمته المقاربات التنظيرية بـ "الأبحاث الكلية، أو الشاملة، أو الكليانية - الماكروسوسيولوجيا Macrosociologie-".

وأؤكد ما يلزم هذا الفهم -الذي نعني به "الحدس المجالي"-، اقتصار الطرح الذري Le Micro.. على محرك الفعل والفاعل الاجتماعيين في نطاقه الفيزيائي البشري (الفرد-الإنسان)، وكذا على مستوى الإطار الطبيعي/المكاني الضيق (كأن نقول جماعات مُصَغَّرَة أو مجتمع محلي بسيط)؛ ولعل هذا الإنهمام البحثي في إجرائيته السوسيولوجية، يتجلى في غائية ما يريد أن يرمي إليه الباحث الأكاديمي في بنائه الإشكالي، وعبر متغيرات فروضه العلمية، كذلك؛ كما أن مجرى هذا السياق التحليلي (النزعة الفردانية المنهجية)، سجد أنه ذهب إليه عديد العلماء الاجتماعيين؛ من أمثال: {جوزيف شومبيتر - ماركس فيبر - ريمون بودون - وآخ..}، بما يوحي أن براديغم السوسيولوجيا ينبع من تفسير صارم للسلوكيات الفردية [..] ولا يمكنها أن تنجم إلا عن مسلمة إرادية، مفادها "الفعل العقلاني" [..] (ومؤداها على الأغلب أنها لا تتساق إلى الضمائر الجمعية، إلا ككيان مستقل) المنتهي إلى الأثر الطارئ. (ريتور، 2015، الصفحات 55-56)

وفي سياق متصل، ينحو الطرح الكلي Le Macro.. في تضميناته المنهجية وهكذا "حدس مجالي"، اتجاه الأمكنة المسحية الشاملة، كي يستدل بالمُدركات العامة، المُترتبة عن متغيرات الموضوع، محاولة إسقاطه على الحالات الفردية/والدوائر الصغرى، وهذا ما يمكن إيضاحه من خلال كلية البنى الاجتماعية للمجتمع، أو في نسقته الوظيفية التي تنتج معناً جماعياً، أو في أبعاده العلائقية التي تكوّن صورة العقل الجمعي للجماعات الكبرى؛ ومنه، إذا ما أشرنا إلى الرواد المشتغلين على هكذا منزع كلياني، سنقف على أمثال: {إيميل دوركايم - تالكوت بارسونز - روبرت ميرتون - وآخ..}، على اعتبار أن هذا المأخذ التركيبي للبحث السوسيولوجي، يعطي تبريراته المعرفية، من منطلق التشبث بغائية تشكيل قانون عام للمجتمع، أو بالتقيد البحثي الذي يحقق ما يسمى بـ "الموضوعية Objectivisme". (ريتور، 2015، الصفحات 60-61)

وليس يتاح ما سبق، [أي الحدس المجالي] إلا بقصي ما يوازيه من الناحية الأنطولوجية، أثناء عملية النش عن قرائن التركيبية النوعية للبحث السوسولوجي، فأن نتساءل عن مرواز المكان؛ بصيغة: الأين من الحدود الكيانية والجغرافية (بمعنى؛ أين أبحث؟)، لا فكاك من استدعاء سؤال جديد، يستحضر اللحظة الوقتية للأشكلة البحثية داخل مرواز الزمان؛ حيث يتمحور التَّمشُّكُل؛ هاهنا، في طبيعة: الآن من الحدود الزمنية والتاريخية (أي بطرح سؤال: متى أبحث؟ وكم سيستغرق مني هذا البحث؟ ووفق أي فترات آنية يشترط هذا البحث ممارسته العلمية؟)؛ وهذا الذي سنطلق عليه إسم: "الحدس الزمني"، سيتفرع هو الآخر إلى شقين: أما الأول؛ فيعني بـ "الدراسة التزامنية أو الظرفية أو السانكرونية Synchronique"، وأما الثاني؛ فيعني بـ "الدراسة التعاقبية أو التتابعية أو الدياكرونية Diachronique".

ولأبأس أن نشير في هذا المضمار، إلى أن توصيف التزامني والتعاقبي بحقل الإنسانيات والاجتماعيات، لطالما اهتمت بهما الدراسات اللسانية والبنوية الأنثروبولوجية (لاسيما التاريخية في أصلها المعرفي والمنهجي)، غير أن التنويه إلى ضرورتها في البحوث السوسولوجية، لها من الأهمية بمكان في تحديد مداد الموضوع، وكيفية تجميع معطياته المجهولة و/أو المعلومة حين التحقيق الميداني؛ وبالتالي، يتمركز المد السانكروني على الأسئلة الإشكالية، التي يكون الولوج إلى فهمها وتفسيرها، ذو حدود زمنية محددة على مستواها الحاضر، ولا تتطلب العود إلى مراحلها الأولى أو إلى ظروف نشأتها أو إلى أشكال تطورها، وبقدر ما تتحدد مجالية طرح الباحث داخل الكيان والمكان (أي البحث في الفرد أو في المجتمع المصغر)، بقدر ما يتحصل النزوع إلى الدراسة التي ينحصر زمانها في مدة وقتية معينة (كأن نتحدث عن موضوع اجتماعي وليد فترته التاريخية الراهنة ولا تمت بصلة مع أبعاد زمنية خارجها).

في حين يتمركز المد الدياكروني على الإشكاليات، التي تحمل في ثناياها رواسب كامنة في تاريخ ماضٍ، أو تتطلب المعاشية والتريث في تسجيل المعطيات، بالاعتماد على خطاطة منهجية، يمارس عبرها الباحث علميته على حقبة مختلفة، أو يكون موضوع الظاهرة نفسه، يحمل ملامح حركية، يصبح من خلالها (أي الموضوع) قابل للتغير أو للتحويل أو للتطور -ونكاد نقر بأن هذا ما يغيب عن بعض الباحثين في فهم مقاصد الدراسات السوسولوجية ذات المناهج المسحية والوصفية

والإثنوغرافية-. لذا، ستحلينا تركيبة البحث السوسيولوجي إلى سؤال ذاتي أخير: ما نوع الأشكلة العلمية التي أنغى فهمها وتفسيرها؟

تخلص بنا الحدوس التحليلية، كتنمةً للموشورات الثنائية، المعتمدة في تفكيك البنات المسألية للبحوث السوسيولوجية، إلى حدس يكاد يكون الأقرب إلى الاستعمال لدى كل الباحثين في حقل العلوم الانسانية والاجتماعية. لنا أن نسميه بـ "الحدس التقني"، لما يترتب عنه من مزايا عند اختيار الأدوات البحثية، وضبط كيفية التعاطي مع المبحوثين خلال الممارسة الأمبريقية، ناهيك عن طريقة إدراجهم (أي المبحوثين) في مجتمع بحثي واحد؛ بيد أن المغيب لدى (معظم الدارسين) حيال هكذا استناد، يتمثل في عدم التعمق في فحوى السؤال السوسيولوجي -أو ما نعتبره سؤالاً محورياً في الدراسة-، الذي يجعلنا نقول -مع الذات الباحثة- بشيء من التساؤل: هل سؤالي هذا يخاطب الوعي أم الوجود؟ بمعنى: هل هذا السؤال سؤالاً ثقافياً أم سؤالاً مادياً؟ أو بمعنى آخر: هل المرجو مني تأويل السؤال أم قياسه عند تحليلي الإجرائي؟.

وفي هذا الشأن، يُجيبنا الحدس -أي التقني- على محمل مزدوج، بالقول: أن موضوعنا الاجتماعي سيُدرس إما بـ: "الطرح العلمي [الكيفي Qualitative]"; وإما بـ: "الطرح العلمي [الكمي Quantitative]"; أين يُستخدَم الأول بصفة أساسية في إنتاج بيانات حول الخبرات والمعاني الشخصية للفاعلين الاجتماعيين. وتعتمد هذه المناهج -في العادة- على لغة الفاعل الاجتماعي، أو على ملاحظة سلوك الفاعل؛ بينما يُستخدَم الثاني في إنتاج بيانات عددية أو إحصائية [...] (وهي مُقتَرنة) بالبحوث المتصلة بالعلاقات الاجتماعية (عبد الجواد، 2011، صفحة 106)؛ وبمعنى من المعاني، لا يمكن للباحث أن يستدل بالمنزع التكميمي، إلا بقياس الظاهرة موضوع الدراسة قياساً من الطراز الترتيبي (Ordinale)، مثل: {أكثر من} أو {أقل من}، أو قياساً عددياً باستعمال الحساب [...]. وكذلك الأمر حينما يتم استعمال المؤشرات، النسب، المتوسطات أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة. (أنجرس، 2004، صفحة 100)

وبطريقة مغايرة، يغدو تناول الكيفي -أو النوعي- متجاوزاً تقديم الصيغ الرياضية للواقع، لينصب الاهتمام أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها، أو السلوكات التي تمت ملاحظتها. لهذا يركز الباحث أكثر على دراسة الحالة أو دراسة عدد قليل من الأفراد [...].، (حتى أن) المصطلحات

المستعملة (في تحليل مشكلاتها البحثية) هي من طبيعة كيفية وتعود إلى حقائق إنسانية لا تستجيب أبداً للقياسات الكمية، التي تمت تهيئتها من أجل ذلك؛ فالرضا والنزعة المحافظة والازدهار (كاستعمالات تحليلية) مصطلحات تشير أصلاً إلى تقدير الواقع. (أنجرس، 2004، الصفحات 100-101).

• على سبيل الختام:

إن اشتمال البحوث السوسولوجية على تراكيب نوعية، تباينت حدوسها الميتودولوجية بين ماهو: ابستيمي، مجالي، زمني، وتقني -حيث يتضمن كل حدس منهجي ملمحاً ثنائياً داخل الاستشكال العلمي-؛ تُعدّ -الواقع هذا- منطلقاً رئيسياً في تحويل المناهج العلمية، بمقدار الحمولة الابستيمولوجية التي ساققتها علمية المشكلة البحثية، في لحظاتها التساؤلية التجريدية، ولئن كان المطلب -ها هنا- مطلباً إجرائياً للولوج إلى ميدان الظاهرة الاجتماعية المؤطر حقلياً، فإننا حينذاك، أمام ممارسة أمبريقية على طرائق متعددة، تدفعنا إلى التسليم -بالنقد-.

ومنه، لا غرو من التوكيد على السؤال المفتاح في هذه الإلماحة؛ والذي مؤداه: ما معنى أن تتنوع الرؤى التحليلية والنتائج الميدانية بتعدد الباحثين السوسولوجيين حول موضوع يأخذ التسمية والشكل التوصيفي الواحد؟ فالواقع أن التقابل بين واحدية المنهج العلمي وتعددية سبل تطبيقه، تعود بالأساس إلى المقاصدية، التي ينزع إليها المنزع الإشكالي لدى الباحث السوسولوجي، لاسيما وأن مهمة الممارسة الميثودية للموضوع، من حيث هو موضوعة تجسدية لماهو إنهمام تجريدي، تقرر لنا على تيمة التحليل أن كل ماهو إجرائي هو إعادة صياغة تنظيرية مستنبطة من الإقتراب ومن المنهج على حد السواء، إنه في الأخير: ليس مسألة إسقاطية/ مطابقاتية منزع الذات الباحثة مع نوازع ذوات غيرية سابقة، وإنما هو توالد تجاوزي للمسوغات الإقلاعية للطرح المُستشكَل في الأساس.

• قائمة المراجع والمصادر:

- أحمد عياد. (2006). مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- إدغار موران. (2013). المنهج - معرفة المعرفة/الأفكار. (يوسف تيبس، المترجمون) الدار البيضاء - المغرب: دار أفريقيا الشرق.
- أسماء حسين ملكاوي، و آخ. (2021). أسئلة المنهج. قطر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية.
- توفيق الطويل. (1964). أسس الفلسفة (المجلد 4). القاهرة: دار النهضة العربية.
- حيدر عبد السادة جاسم الدبيسي. (2016). التجديد في المنهج والتأريخ الجديد لدى ميشيل فوكو. الجزائر - بيروت: ابن النديم - دار الروافد الثقافية.
- روجر هيكوك، و آخ. (2011). البحث النقدي في العلوم الاجتماعية - مداخلات شرقية-غربية عابرة للإختصاصات-. (اليز أغزيان، المترجمون) فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية-جامعة بيرزيت ومعهد علم الإنسان الاجتماعي- الأكاديمية النمساوية للعلوم.
- عامر مصباح. (2010). علم الاجتماع -الرواد والنظريات-. الجزائر: دار الأمة.
- عماد عبد الغني. (2007). منهجية البحث في علم الاجتماع -الإشكاليات، التقنيات، المقاربات. بيروت: دار الطليعة.
- فيليب ريتور. (2015). الدروس الأولى في علم الاجتماع. (محمد جديدي، المترجمون) بيروت- الرباط- الجزائر: منشورات ضفاف- دار الأمان- منشورات الاختلاف.
- محمد الغريب عبد الكريم. (دون سنة). البحث العلمي -التصميم، المنهج والإجراءات-. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- محمد زياد حمدان. (1989). البحث العلمي كنظام -كتاب يديوي لتنفيذه وتقديره وتقييمه-. عمان -الأردن:- دار التربية الحديثة.
- محمد محمد قاسم. (1999). المدخل إلى مناهج البحث العلمي. بيروت: دار النهضة العربية.

مراد وهبة. (1998). المعجم الفلسفي. القاهرة: دار قباء.

مصطفى خلف عبد الجواد. (2011). نظرية علم الاجتماع المعاصر. عمان -الأردن: دار

المسيرة.

موريس أنجرس. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية -تدريبات عملية-.

(بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، و مصطفى ماضي، المترجمون) الجزائر: دار القصة.

نجيب الحصادي. (دون سنة). نهج المنهج. ليبيا: الدار الجماهيرية.

هـ.ب ريگمان. (1979). منهج جديد للدراسات الإنسانية -محاولة فلسفية-. (علي عبد

المعطي محمّد، و محمد علي محمّد، المترجمون) بيروت: مكتبة مكاوي.